الفصل الحادي والعشرون

الصومال

كان عرب الجزيرة العربيةعامة وعرب اليمن وحضرموت وعمان خاصة هم أول من عرف منطقة شرق إفريقية قبل غيرهم من الأمم الأخرى كالإغريق والرومان. ويذكرالمؤرخون أن العرب استطاعوا منذ أقدم العصور أن يعبروا مضيق باب المندب، وأن يكتشفوا البلاد الواقعة إلى الجنوب من هذا المضيق من بلاد الدناقل شمالا إلى موزمبيق وجزيرة مدغشقر جنوبا.

ومن الملاحظ أن مضمون الاتصال بين عرب شبه الجزيرة العربية وبين شرقي إفريقية، كان التبادل التجاري وتصريف منتجات المنطقة في شتى الأسواق العالمية. وساعد العرب على القيام بهذه المهمة عوامل عدة، أهمها مايلي:

أولاً: الرياح الموسمية الشمالية الشرقية التي تدفع المراكب العربية من شواطئ شبه الجزيرة العربية والخليج العربي إلى ساحل إفريقية الشرقي، وذلك في الفترة من شهر كانون الأول حتى أواخر شهر آذار، ثم الرياح الموسمية الجنوبية الغربية التي تدفع تلك المراكب من ساحل إفريقية الشرقي لتعود إلى قواعدها عبر ألفي ميل من مياه المحيط الهندي، وذلك في الفترة من شهر نيسان حتى أواخر شهر أيلول.

ثانياً: موقع بلاد العرب الجغرافي المهم على الشريان التجاري العظيم بين الشرق الأقصى ومنطقة الشرق الأدنى. وكان هذا الشريان التجاري يبدأ من الصين والهند وجزر الهند الشرقية، ثم يسير بحرا بمحاذاة جنوبي بلاد

العرب حتى مدخل البحر الأحمر، ثم يعبره إلى السويس أو العقبة، ومن العقبة يتجه شمالا إلى بلاد الشام ثم إلى البحر المتوسط، ومن السويس يتجه إلى الإسكندرية، ومنها إلى موانئ أوروبا.

ثالثاً- خبرة العرب الكبيرة في ركوب البحار وإحاطتهم بأسرار الملاحة في تلك الرقعة المائية الشاسعة بين سواحل الهند، إضافة إلى معرفتهم بعلم الفلك وتحديد الاتجاهات بالشمس والكواكب[1].

على أن العرب لم يقتصروا على القيام بالوساطة في نقل المتاجر من سواحل شرقي إفريقية وإليها فحسب، بل دأبوا على اختيار قواعد على تلك السواحل تصلح محطات لتموين مراكبهم ولتخزين سلعهم التي كانت تأتي من داخل القارة، وتساعد على جعل مراكز للعمران يتجمع حولها السكان المحليون، وهي مراكز لم يحفظ التاريخ شيئا من أخبارها في عصر ما قبل الإسلام.

ثم جاء الإسلام فساعد على خروج العرب من جزيرتهم مندفعين بحماسة الدعوة وكان من نتيجة الاضطرابات السياسية التي شهدتها الدولة الأموية أن حدثت هجرات قبلية من شبه جزيرة العرب إلى الساحل الإفريقي، ومنه تسللت إلى داخل القارة، حيث اختلطت بالسكان الأصليين من الإفريقيين. ثم وفدت خلال القرن العاشر الميلادي (الرابع الهجري) هجرات عربية أخرى إلى ساحل إفريقية الشرقي، وأسس العرب المهاجرون هناك أول مدن أو مراكز تجارية معروفة في التاريخ. وكانت مقديشيو أول مدينة أسست وقتئذ على ساحل الصومال أو البنادر، ثم تلتها

(١) د. السيد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا، القاهرة، ١٩٦٨م، ص٢٥-٣٥.

براوة. وفي خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين (السادس والسابع الهجريين) أسست مدن عربية أخرى في الساحل، أهمها (ملندى) و (ممبسة) و (لامو). وكانت كل مدينة من هذه المدن مستقلة بشؤونها الداخلية. مما حدا بالمؤرخين إلى تشبيهها «بدول المدن» المعروفة في تاريخ الإغريق[1].

ومن الممكن القول بأن مجيء العرب إلى ساحل إفريقية الشرقي وإقامتهم به إقامة دائمة، كان بمثابة بدء لعهد جديد في تاريخ شرقي إفريقية، وهو عهد اتسم بظهور تغيرات واسعة في علاقات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فمن الناحية السياسية حملت الهجرات العربية معها الإسلام ديناً ونظاماً. كما حملت معها أيضا بذور الاختلافات المذهبية والدينية التي شهدها العالم الإسلامي بين السنة والشيعة والخوارج. واستطاعت هذه الهجرات أن تؤسس مدنا وإمارات وسلطنات.

ومن الناحية الاقتصادية يلاحظ أنه قبل مجيء الهجرات العربية ثم الفارسية لم تكن الجماعات البشرية المستقرة بساحل إفريقية الشرقي تعرف إلا رعي الأغنام والأبقار وصيد بعض الحيوانات كالفيلة وزراعة أنواع بسيطة من الغلات مثل اللوبيا والزنجبيل. ولكن بعد تأسيس المدن والإمارات والسلطنات الإسلامية، اشتغل العرب الوافدون بالزراعة، وعلموا حرفة الزراعة جيرانهم الإفريقيين، وأدخلوا زراعة قصب السكر والسمسم الهندي والتوابل وغيرها من الزراعات التي لم يعرفها ساحل إفريقية الشرقي

(١) نفس المرجع، ص ٣٥-٤٠.

من قبل. وعلاوة على ذلك، غدت المدن العربية بمثابة محطات تفد إليها منتجات الجهات الداخلية من القارة، مثل الرقيق والعاج (سن الفيل) والذهب والعنبر والصمغ واللبان والبخور، وراح العرب يصدرون هذه السلع إلى الأسواق الخارجية ويستوردون في مقابلها المتاجر الشرقية. وعلى هذا النحو، نجح العرب في إخراج شرقي إفريقية من عزلتها، وربطوها بأهم مصادر الإنتاج العالمي في الشرق الأقصى وفي بلاد البحر المتوسط.

ومن الناحية الاجتماعية يلاحظ أن الإسلام لم يعرف الحاجز اللوني الذي لا يسمح للرجل الأبيض بأن يندمج ويختلط مع قرينه صاحب البشرة السوداء. وكان لسمو الحضارة الإسلامية في هذا الشأن أثره في انتشار الإسلام في شرقي إفريقية وتهيئة الظروف الموضوعية لتغيير علاقات الزواج في مجتمعات شرقي إفريقية، وثم تكوين الشعب السواحلي.

ولقد نشأ الشعب السواحلي نتيجة للزيجات التي تمت على مدى طويل بين الجاليات العربية والفارسية، وبين قبائل البانتو الإفريقية. وكان من الطبيعي أن يعتنق السواحلية الإسلام، بل إنهم صاروا يقلدون العرب في كل ما يتصل بحياتهم الاجتماعية. وعلى الرغم من أن السواحلية ينحدرون أصلا من قبائل البانتو، تعدلت ملامحهم وصفاتهم الجسمانية إلى حد كبير نتيجة لامتزاجهم بالدماء الآسيوية. ومع تكوين الشعب السواحلي، نشأت اللغة السواحلية، وهي خليط من اللغة العربية ولغة البانتو[1].

(١) جلال يحيى، التنافس الدولي في شرق إفريقيا، القاهرة ١٩٥٩، ص ٣٥-٤٥.

ورغم ازدهار المدن والإمارات العربية في ساحل إفريقية الشرقي، كانت تفتقر إلى قوة حربية منظمة. ولم تكن الأسلحة التي يتقلدها أهل هذه المدن والإمارات تتعدى السيوف والخناجر. ويمكن تعليل افتقار تلك المدن والإمارات لقوة حربية منظمة، لم تقم أصلا على الفتح بل على التجارة، إذ إن التجار والمهاجرين العرب هم الذين أسسوها، وهم الذين امتلكوا الأراضي الزراعية فيها وتولوا تصريف السلع التي تأتي من داخل القارة في الأسواق العالمية.

وبعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام ٩٠٤هـ (١٤٩٨م) على يد فاسكو دي غاما، وصل النفوذ البرتغالي إلى سواحل شرقي إفريقية. ومنذ أوائل القرن السادس عشر أخذ البرتغاليون يرسلون الحملات البحرية إلى هذا الساحل. بغية الاستيلاء عليه وتوطيد نفوذهم به، فأرسلوا لهذا الغرض (كابرال) و (فاسكو دي غاما) و (داميدا) و (البوكيرك) على التوالي، وكانت النتيجة أن استولى البرتغاليون على بعض المدن العربية في ساحل إفريقية الشرقي، وأحالوا بعضها الآخر إلى توابع أو حلفاء لهم. والحقيقة أنه لم يأت عام (٥١٩هـ (١٥٠٩م) إلا وقد كانت جميع المدن والمراكز التجارية بساحل إفريقية الشرقي قد خضعت للبرتغاليين: من (سفالة) جنوبا إلى (براوة) شمالا، إضافة إلى جزر (زنجبار) و (بمبه) و (مافيا)، وكذلك (موزامبيق)[1].

وارتكز البرتغاليون في ساحل إفريقية الشرقي على الجزء الجنوبي منه. أما الجزء الشمالي من الساحل، والذي يمتد من رأس (دلغادو) جنوبا إلى

(١) د/ سيد رجب حراز، بريطانيا وشرق أفريقيا، القاهرة ١٩٧٦، ص ٢٥-٣٧.

رأس (غردافوي) شمالا، فقد اكتفى البرتغاليون بالاعتماد على مخالفة شيوخ (ملندي).

ومما يجب ذكره أن سلطة البرتغاليين لم تتوطد بسهولة في ساحل إفريقية الشرقي، فقد أخذ العرب يحرضون الأهالي على طرد البرتغاليين من المراكز التجارية التي كانوا هم أصحاب التصرف المطلق فيها. وكانت (ممبسة) هي التي بدأت حركة المقاومة العربية ضد الاستعمار البرتغالي. ففي عام ٩٣٤هـ (١٥٢٨م) حاول سلطان (ممبسة) تحريض أهالي (زنجبار) و (بمبة) على طرد البرتغاليين، ولكن الأهالي خشوا العاقبة فوشوا به لدى السلطات البرتغالية التي أسرعت بضرب الحصار على (ممبسة)، وعرضت على سلطانها معاهدة اشترطت فيها مقابل فك الحصار عنه أن يدفع فدية للبرتغال، وأن يتعهد بعدم الاتصال بالأتراك العثمانيين.

وفي هذا الوقت كان الأتراك العثمانيون قد استولوا على بلاد المشرق العربي، فابتدأوا بالشام ثم مصر فالحجاز فاليمن، واتخذوا من عدن قاعدة لمهاجمة المحطات والمراكز التجارية البرتغالية في المحيط الهندي والخليج العربي. وعلى الرغم من أن العثمانيين نجحوا بعض الشيء في تخفيف الضغط البرتغالي على التجار العرب والإمارات العربية الساحلية وحطموا كل المحاولات الرامية إلى تكوين جبهة نصرانية من البرتغاليين والأحباش ضد القوى العربية الإسلامية على البحر الأحمر وشرق إفريقية، على الرغم من ذلك كله لم تؤدِّ جهود الأتراك في البحار الشرقية إلى نتائج حاسمة. إذ إن الأتراك لم يحاولوا أن يكتلوا القوى الإسلامية المبعثرة على شواطئ المحيط الهندي أو يكونوا منها جبهة تعمل في تناسق ضد البرتغاليين. ومن

هنا لم يقدم العثمانيون يد المساعدة لسكان الإمارات العربية بشرق إفريقية إلا في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، وجاءت مساعدتهم لهم بطريقة غير مباشرة على يد أحد أمراء البحر العثمانيين ويدعى علي ميرال).

ففي عام (١٥٨٦) جاء (على ميرال) إلى مقديشيو، وأبلغ أهلها أنه موفد من قبل السلطان العثماني ليوطد نفوذه وحكمه على الساحل الإفريقي. وحتى يشجع سكان الساحل على الجهاد ضد البرتغاليين أوهمهم بأن أسطولاً عثمانياً ضخماً في طريقه إلى مياه شرقي إفريقية، مما كان له أثره في إسراع أهل مقديشيو بالاعتراف بسيادة السلطان العثماني. واستطاع (علي ميرال) بمساعدة الأهالي أن يأسر بعض السفن البرتغالية وأن يرسل بحارتها إلى الآستانة، ولكنه لم يلبث أن وقع أسيراً في أيدي البرتغاليين، فأرسل إلى لشبونة، حيث توفي هناك. واستعاد البرتغاليون نفوذهم على المدن والإمارات العربية بساحل إفريقية الشرقي باستثناء مقديشيو[(١)].

واستطاع البرتغاليون أن يسيطروا على زمام الموقف في ساحل إفريقية الشرقي حتى حوالي منتصف القرن السابع عشر الميلادي، إلا أنهم تعرضوا في النصف الثاني من هذا القرن لمقاومة شديدة من جانب سكانه المسلمين بمساعدة دولة اليعاربة (١٢٦٤-١٧٤١م) في عمان، فقد أرسل الإمام سيف بن سلطان عام ١٦٩٨م أسطولاً بحريا إلى ساحل إفريقية الشرقي، استطاع أن يطرد البرتغاليين من ممبسة، ثم أخذت عمان تعمل على نشر نفوذها على الساحل. وفي أوائل الثلاثينيات من القرن الثامن عشر الميلادي كانت عمان قد نشرت نفوذها على الساحل من مقديشيو شمالا إلى نهر روفوما جنوبا،

(١) جيمس رفى، الاستعمار البرتغالي في إفريقيا (مترجم) القاهرة ١٩٦٣، ص ٣٨-٤٨.

ولم يتبق للبرتغاليين من ممتلكاتهم في هذا الساحل سوى مستعمرة موزمبيق.

ولكن عرب شرقي إفريقية لم يرحبوا بعرب عمان إلا مخلصين لهم من قسوة الاحتلال البرتغالي وظلمه، وليس كأسياد جدد يحلون محل البرتغاليين ويفرضون سيادتهم عليهم. ولذلك أخذت الروح الاستقلالية تنمو بين سكان موانئ ساحل إفريقية الشرقي وجزره. ولا سيما بعد سقوط دولة اليعاربة في عمان وحلول دولة آل بوسعيد محلها ١١٥٤هـ (١٧٤١م)، حيث استأثر المزروعيون بحكم ممبسة وتوابعها.

وبعد صراع طويل بين ممبسة عمان، أو بالأحرى بين المزروعيين و آل بوسعيد، استطاع السيد سعيد بن سلطان عام ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م) إنزال قواته في ممبسة والاستيلاء عليها، وأدى خضوع ممبسة لعمان إلى انتشار النفوذ العماني في كل ساحل إفريقية الشرقي من (وارشيخ) شمالا إلى رأس (دلغادو) جنوبا، إضافة إلى جميع الجزر المجاورة لهذا الساحل.

وكان السيد سعيد بن سلطان قبل أن يخضع ممبسة عام ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م) قد نقل عاصمته من مسقط في عمان إلى زنجبار بساحل إفريقية الشرقي منذ عام ١٢٨٤هـ (١٨٣٢م)، إلا أنه لم يستقر نهائياً في عاصمته الجديدة إلا في عام ١٢٥٦هـ (١٨٤٠م)، لانشغاله في محاربة ممبسة من جهة، واضطراره من جهة أخرى للعودة إلى عمان بين الحين والآخر لإخماد القلاقل والاضطرابات الداخلية فيها[١].

(١) Duffy, James: Portuguese Africa, (London 1959)p. 7-37.

ومما تجدر ملاحظته أن السلطنة العمانية بقسميها الآسيوي والإفريقي كانت تكون دولة واحدة في عهد السيد سعيد بن سلطان، وظلت كذلك حتى وفاته عام ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م). وكان السيد سعيد قبل وفاته قد عين ابنه ماجداً حاكما على القسم الإفريقي من السلطنة. وعين ابنه (ثوينياً) حاكماً على القسم الآسيوي منها. فلما توفي السيد سعيد عام (١٢٧٣هـ (١٨٥٦م)، حدث نزاع بين الشقيقين على الحكم، ولكن بريطانيا لم تلبث أن تدخلت في هذا النزاع، فأصدر اللورد كاننج حاكم الهند العام حكمه المشهور عام (١٢٧٨هـ) (١٨٦١م)، والذي نص على أن يعين ماجداً سلطانا على زنجبار وتوابعها الإفريقية، وأن يعين ثويثياً سلطانا على عمان وملحقاتها على الخليج العربي، بشرط أن يدفع ماجد لثويني إعانة سنوية مقدارها ٤٠,٠٠ ريال. ونجحت بذلك بريطانيا في تقسيم السلطنة العمانية.

ولقد ظل ماجد يحكم سلطنة زنجبار حتى توفي عام ١٢٨٨هـ (١٨٧٠م)، فخلفه أخوه برغش بن سعيد ١٢٨٨-١٣٠٦هـ (١٨٧٠-١٨٨٨م). وفي عهد برغش جاءت حملة مصرية إلى ساحل الصومال الجنوبي عام ١٢٩٣هـ (١٨٧٥م) بهدف فتح طريق للمواصلات بين خليج ممبسة أو مصب نهر الجب (جوبا) وبين مديرية خط الاستواء المصرية (السودان الجنوبي). ولكن الحملة فشلت في تحقيق غرضها أمام معارضة جون كيرك قنصل بريطانيا في زنجبار. وكانت سياسة جون كيرك في سلطنة زنجبار تعتمد على عاملين رئيسيين:

١- عامل التظاهر برعاية مصالح سلطان زنجبار والمحافظة على ممتلكاته، أو بعبارة أخرى التستر وراء السلطان لتشديد قبضة بريطانيا على

شرق إفريقية وتنفيذ أغراضها ومخططاتها فيها بسهولة.

٢- والعامل الآخر، هو إبعاد الدول الأخرى عن تلك المنطقة من القارة، والتي ازدات أهميتها الدولية بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية عام ١٢٨٧هـ (١٨٦٩م)، واتصال زنجبار بعدن والهند بخطوط ملاحية منتظمة[١].

ومن الملاحظ أنه قبل مجيء الحملة المصرية إلى ساحل الصومال الجنوبي، كانت الإدارة المصرية في عهد الخديوي إسماعيل قد امتدت على طول ساحل البحر الأحمر الغربي وبعض أجزاء من بلاد الصومال على النحو التالي:

١- في عام ١٢٨٢هـ (١٨٦٥م) حصلت مصر من الدولة العثمانية على حق إدارة ولايتي مصوع وسواكن.

٢- في عام ١٢٨٨هـ (١٨٧٠م) أنشأت مصر محافظة سواحل البحر الأحمر، وتمتد من السويس شمالا إلى رأس غردافوي جنوباً.

٣- في عام ١٢٩٣هـ (١٨٧٥م) تنازل الباب العالي لمصر عن ميناء زيلع مقابل جزية سنوية مقدارها ١٥,٠٠٠ جنيه تركي.

والواقع أن الشاطئ الجنوبي لخليج عدن ظل تابعا لمصر حتى عام ١٣٠٢هـ (١٨٨٤م)، حين أرغمت مصر على إخلاء السودان وجميع الموانئ المطلة على البحر الأحمر فيما عدا سواكن، وذلك بعد عامين من خضوع مصر للاحتلال البريطاني. وسرعان ما أطلت حركة التسابق

(١) Duffy, J. op. cit. p. 224-254.

الاستعماري الأوروبي على منطقة شرقي إفريقية، وهي الحركة التي ترتب عليها تفتيت وحدة الصومال واقتسامه بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، ثم حصول كل من أثيوبيا وكينيا على أراض منه.

وكانت فرنسا في الحقيقة أول دولة أوربية تبدي اهتماماً كبيراً بالساحل الإفريقي المطل على خليج عدن، وذلك منذ الأربيعينات من القرن التاسع عشر الميلادي، نتيجة لاستيلاء بريطانيا عام ١٢٥٥هـ (١٨٣٩م) على عدن القريبة من مدخل البحر الأحمر. وفي عام ١٢٧٩هـ (١٨٦٢م) عقدت فرنسا مع سلطان (رهيطة) ويدعى ديني أحمد أبو بكر معاهدة اتفق فيها على أن يتنازل شيوخ الدناكل للإمبراطور نابليون الثالث مقابل ١٠,٠٠٠ ريال عن ميناء (أوبوك وخليجة، مع السهل الممتد من رأس (علي) جنوباً إلى رأس (دوميرا) شمالا.

ولقد أخذت فرنسا منذ هذا الوقت تعقد معاهدات مع الشيوخ المحليين أو السلاطين لتوسيع ممتلكاتها على الساحل الإفريقي المطل على خليج عدن. وحرصت كذلك على أن تثبت في هذه المعاهدات أن هؤلاء السلاطين رؤساء مستقلون يتمتعون بسيادة تامة على بلادهم. كما صارت البوارج الفرنسية تظهر منذ هذا الحين بكثرة في مياه خليج عدن.

وفي عام ١٣٠٥هـ (١٨٨٧م) أسس الفرنسيون محطة أفضل من (أوبوك) عند رأس جيبوتي، التي تسيطر على نهاية طريق القوافل من هرر والحبشة، وسرعان ما هجر التجار الفرنسيون (أوبوك)، واتجهوا بقوافلهم إلى (جيبوتي)، كما انتقلت السلطات الفرنسية نفسها من (أوبوك) إلى هذا

الميناء الجديد، الذي تقرر اتخاذه عام ١٣١٤هـ (١٨٩٦م) عاصمة لمستعمرة الصومال الفرنسي[١].

ومن الجدير بالذكر أن الروح الوطنية لم تظهر في الصومال الفرنسي بشكل واضح إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كانت قد قامت شواهد قبل ذلك تشير إلى قيام حركة مقاومة للاستعمار الفرنسي في صورة مطالبة ببعض الحقوق السياسية. والواقع أن الحياة السياسية في الصومال الفرنسي قد تطورت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطوراً تدريجياً، ولكنه ملحوظ. فظهرت أحزاب عدة أو تكتلات مثل: الاتحاد الجمهوري الصومالي، والاتحاد الدميقراطي للعفر، ورابطة العيسى الديمقراطية، واتحاد العيسى الديموقراطي.

استفتاء عام ١٩٥٨م

وفي عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م)، جرى استفتاء على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة، وفي هذا الاستفتاء خير سكان الصومال الفرنسي بين استمرار تبعيتهم لفرنسا وبين الاستقلال. وقد أثار هذا الاستفتاء خلافاً كبيراً بين الصوماليين، وأسفر عن ٧٥٪ في صالح استمرار التبعية لفرنسا. وقد ذكر بعض المراقبين والمحليين السياسيين أن نتيجة هذا الاستفتاء ترجع إلى خوف أهالي الصومال الفرنسي من أطماع أثيوبيا في بلادهم، تلك الأطماع التي أفصحت عنها تصريحات الامبراطور هيلاسلاسي، والتي أعلن فيها أن ساحل الصومال جزء لا يتجزأ من الأراضي الأثيوبية لاعتبارات تاريخية وعنصرية واقتصادية. فالصومال الفرنسي - على حد تعبير الإمبراطور-

(١) د/ شوقي الجمل، مرجع سابق، ص ٣٧٦-٣٨٠.

كان تابعاً لأثيوبيا منذ القدم إلى أن تم تقسيم شرقي إفريقية بين الدول الاستعمارية.

أما العناصر الوطنية في الصومال الفرنسي فقد اتهمت السلطات الفرنسية في جيبوتي بتزوير الاستفتاء، وليس فقط لاستمرار الاستعمار الفرنسي للمنطقة ولكن أيضاً لإيهام الرأي العام الفرنسي والدولي بأن هناك انقساماً قبلياً خطيراً، في الصومال الفرنسي بين الصوماليين والدناكل لا يشجع على قيام حكومة واحدة مستقلة.

ونظراً لقلة السكان وفقر المنطقة وجهل الأهالي وانصرافهم وراء لقمة العيش لأثراً عظيماً في تأخر روح المقاومة.

وإذا كان قد ترتب على استفتاء ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) استمرار تبعية جيبوتي لفرنسا، فإن ذلك كان بداية لنشأة روح التذمر عند الشعب. وتظهر روح التذمر في تلك المظاهرات الصاخبة التي نادت باستقلال البلاد، والتي استقبلت الجنرال ديغول عند زيارته لمستعمرة جيبوتي عام ١٣٨٦هـ (١٩٦٦م)[١].

وكان الإنجليز يتتبعون بحذر شديد منذ الأربعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي نشاط الفرنسيين على ساحل الصومال المطل على خليج عدن، إذ رأوا أن مصالحهم في عدن تقتضي عدم وقوع ذلك الساحل تحت نفوذ فرنسا. فمن المعروف أن مستعمرة عدن البريطانية كانت تعتمد في تموينها اعتماداً تاماً على مينائي (زيلع) و (بربرة) الواقعين على ساحل

(١) د/ جلال يحيى، التنافس الدولي في شرق أفريقيا، ص ٢٤٧-٢٥١.

الصومال المطل على خليج عدن. ومن ناحية أخرى، تبين للإنجليز أن وقوع الشاطئ الجنوبي لخليج عدن في قبضة الفرنسيين، وما يتبع ذلك من قيام قوة حربية فرنسية معادية في مدخل البحر الأحمر وعلى طريق الهند، أن ذلك بريطانيا في كيانها الاستعماري في الهند ذاتها، ويمنع الأساطيل البريطانية من السيادة البحرية على سواحل إفريقية الشرقية وسواحل بلاد العرب الجنوبية. يضاف إلى ذلك عامل آخر، هو ما اكتسبه ساحل الصومال المطل على خليج عدن من أهمية بسبب افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية عام ١٢٨٧هـ (١٩٦٩م).

ولهذه الأسباب إذن، تذرعت بريطانيا التي احتلت مصر عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م) باندلاع الثورة المهدية في السودان وفشل مصر في إخمادها، فأرغمت الحكومة المصرية عام ١٣٠٢هـ (١٨٨٤م) على إخلاء سواحل شرق إفريقية، من مضيق باب المندب إلى رأس حافون. وقامت مصر فيما بين سنتي ١٣٠٢-١٣٠٦هـ ١٨٨٤ و ١٨٨٨م) بإخلاء المنطقة التي تضم موانئ (زيلع) و(بلحار) و (بربرة) على خليج عدن، ليستولى عليها الإنجليز ويؤسسوا بها ما عرف باسم الصومال البريطاني[1].

استقلال الصومال البريطاني

وكان لاقتسام الصومال وتفتيته إلى مناطق نفوذ بين الدول الاستعمارية وقع شديد الأثر في نفس الوطنيين، مما أدى إلى ظهور حركة وطنية بقيادة محمد بن عبدالله حسن المعروف بالملا، تستهدف طرد المستعمرين من بلاد الصومال. وقد بدأ الملا حركته السياسة عام ١٣١٧هـ (١٨٩٩م) عندما أعلن

(١) شوقي الجمل، مرجع سابق، ص ٦٣٧.

أنه مهدي الصومال، ونادى بالجهاد المقدس ضد الإنجليز، فالتف حوله كثيرون من الاتباع، الذين أطلق عليهم اسم الدراويش، وأسمى الذين رفضوا الانضمام إلى حركته من الصوماليين الكفرة.

واتخذ الملا من الركن الجنوبي الشرقي من محمية الصومال البريطاني مسرحاً لنشاطه ضد الإنجليز. وقد نجح في السيطرة على داخل البلاد مدة من الزمن بلغت حوالي عشرين عاماً، أقض خلالها مضاجع البريطانيين الذين اضطروا إلى إخلاء الأقاليم الداخلية من محمية الصومال البريطاني والمحافظة على الثغور الساحلية. وفيما بين سنتي ١٣١٨-١٣٢٢هـ (١٩٠٠ و ١٩٠٤م)، استطاع الملا الإفلات من أربع حملات بريطانية متعاقبة، نظمتها السلطات البريطانية للإيقاع به.

والواقع أن الملا ظل شوكة في جنب البريطانيين حتى عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م)، ففي هذا العام استطاعت القوات البريطانية أن تنزل الهزيمة بقوات الملا بعد سلسلة من المعارك، وقيل إن الملا قد جرح في إحدى هذه المعارك الختامية، واضطر للهرب إلى إقليم أوغادين ليعيد تنظيم صفوفه، ولكنه لم يلبث أن مات متأثراً بجراحه. ولا تزال سيرة الملا يتغنى بها الصوماليون. وعلى الرغم من وفاة الملا، استمر كفاح الصوماليين ضد الاستعمار البريطاني بضعة أشهر أخرى، ومنذ هذا الوقت حتى قيام الحرب العالمية الثانية سيطرت بريطانيا على الصومال البريطاني سيطرة تامة.

وأما فيما يتعلق بالصومال الإيطالي فمن المعروف أن الإيطاليين بعد استيلائهم على مصوع عام ١٣٠٣هـ (١٨٨٥م) قد بدأوا يبسطون نفوذهم على الصومال، ولكن بخطوات وئيدة. وفي عام ١٣٠٧هـ (١٨٨٩م) عقد

الإيطاليون معاهدتي حماية مع سلطانى (أوبيا) و (ميجورتين).

على الرغم من خضوع سلطنتي (أوبيا) و (ميجورتين)، أي ساحل الصومال الشمالي المطل على المحيط الهندي، للحماية الإيطالية منذ عام ١٣٠٧هـ (١٨٨٩م)، ظل هذا الساحل في الواقع بعيداً عن أيدي الإيطاليين حتى ١٣٤٣-١٣٤٥هـ (١٩٢٥-١٩٢٧م)، عندما أرسل هؤلاء حملة حربية أدخلته مباشرة تحت الحكم الإيطالي.

وبسبب الضائقة المالية التي تعاني منها إيطاليا، إلى جانب انشغالها بنشر نفوذها السياسي في الإمبراطورية الأثيوبية، أسند حكم مستعمرة ساحل (البنادر) إلى الشركات الإيطالية. وعلى العموم، ظلت إيطاليا تحتل الصومال الإيطالي حتى الحرب العالمية الثانية[١].

وكانت العناصر الوطنية في الصومال الإيطالي قد أجمعت على ضرورة انتهاز فرصة هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية وحاجة بريطانيا إلى تأييد الصومال وغيره من الدول، فتقدمت إلى الإدارة البريطانية ببرنامج سياسي تضمن تصفية الاستعمار من كل أجزاء الصومال وتوحيدها في ظل علم واحد ودولة واحدة وإلغاء التعصب القبلي وكل التقاليد المناهضة لمضمون الدولة، وأن يكون الصومال جمهورية ديموقراطية، ودينه الرسمي هو الإسلام.

وفي مطلع ربيع الأول ١٣٧٠هـ كانون الأول (١٩٥٠م) وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على وضع الصومال الإيطالي تحت الوصاية الدولية مدة

(١)د/ شوقي الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٨١-١٨٧.

لا تتجاوز عشر سنوات، وأن تكون إيطاليا هي الدولة التي تتولّى تنفيذ الوصاية بإشراف مجلس استشاري للصومال يتبع هيئة الأمم المتحدة، وكان هذا المجلس يتكون من مندوبي دول ثلاث: هي مصر والفلبين وكولومبيا.

وفي ١٥ من صفر ١٣٧٤هـ (١٢من تشرين الأول ١٩٥٤م) نفذت الإدارة الإيطالية - بإشراف هيئة الوصاية الدولية أول بند من بنود استقلال الصومال وتهيئة شعبه لتولي زمام أموره، وذلك حين احتفل بإنشاء العلم الصومالي، ثم بدأ مشروع صوملة الوظائف، وكانت كل الوظائف تقريباً حتى ذلك التاريخ: الجيش والشرطة والإدارة والمصالح والتعليم وشتى المرافق في أيدي الأجانب[١].

وكانت الحركة الانتقالية الكبرى بعد إنشاء العلم الصومالي وصوملة الوظائف، هي إجراء انتخابات أول مرة في الصومال لتكوين أول مجلس تشريعي في البلاد. وفي شعبان ١٣٧٥هـ (آذار مارس ١٩٥٦م) أجريت الانتخابات العامة، التي أسفرت عن حصول حزب وحدة الشباب الصومالي على غالبية المقاعد، حين ظفر بثلاثة وأربعين مقعدا من مجموع المقاعد البالغ سبعين مقعداً. واقتسمت الأحزاب الأخرى بقية المقاعد. وانتهتالانتخابات لتبدأ مرحلة جريدة من مراحل تنفيذ اتفاقية الوصاية، وهي تشكيل أول وزارة في تاريخ الصومال الحديث من حزب الأغلبية التي فاز في الانتخابات. وشكلت بالفعل الوزارة حقاً من خمسة وزراء إلى جانب رئيسها عبدالله عيسى. وفي جمادى الآخرة ١٣٧٩هـ (كانون الأول

(١) راشد البراوي، الصومال الكبير، القاهرة ١٩٦١، ص ٤٣-٤٦.

١٩٥٩م) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بمنح هذا الجزء من الصومال الموضوع تحت الوصاية الدولية الاستقلالَ في مطلع عام ١٣٨٠هـ (أول تموز ١٩٦٠م)[١].

وبينما كان هذا يحدث في الصومال الإيطالي السابق، كانت الحركة الوطنية يشتد ساعدها في الصومال البريطاني بزعامة حزبين كبيرين، هما الرابطة الوطنية الصومالية والحزب الصومالي المتحد. وطالب كلا الحزبين بالاستقلال الفوري والوحدة مع الصومال الإيطالي السابق. وفي ١٠ من شوال ١٣٧٩هـ (٦ من نيسان ١٩٦٠م) اتخذ المجلس التشريعي بالصومال البريطاني قراراً بوحدة الصومال البريطاني مع الصومال الإيطالي بعد حصول الأخير على استقلاله.

وعلى كل حال، ففي ٢٦ من ذي الحجة ١٣٧٩هـ (٢٠ من حزيران ١٩٦٠م) أعلن استقلال الصومال البريطاني، كما حصل الصومال الإيطالي السابق على استقلاله في ٧ من محرم ١٣٨٠هـ (أول تموز ١٩٦٠م). وتلا ذلك وحدة كل من الصوماليين البريطاني والإيطالي، وكان من الإقليمين جمهورية واحدة باسم جمهورية الصومال. في حين رفضت فرنسا منح الصومال الفرنسي استقلاله، وظل سكانه يكافحون الاستعمار الفرنسي حتى حصلوا على الاستقلال عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) فكانت جمهورية جيبوتي[٢].

---

(١) المرجع السابق ص٥٠، ٦٠.

(٢) جامع عمر الصومالي، تاريخ الصومال، القاهرة، ١٩٧٣م.

	الاسم الرسمي للدولة	الاسم المتداول	العاصمة	المساحة	عدد السكان	نظام الحكم	اللغة	العملة	تاريخ الانضمام إلى الأمم المتحدة	تاريخ الانضمام إلى الجامعة العربية
١	المملكة الأردنية الهاشمية	الأردن	عمان	٩٧٧٤٠كم٢	٥ ملايين	ملكي	العربية	دينار أردني	١٩٥٥	١٩٤٥
٢	دولة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات	أبوظبي	٨٣٦٠٠كم٢	٣ ملايين	اتحادي	العربية	درهم إماراتي	١٩٧١	١٩٧١
٣	دولة البحرين	البحرين	المنامة	٦٢٢كم٢	١ مليون	إمارة ملكي	العربية	دينار بحريني	١٩٧١	١٩٧١
٤	الجمهورية التونسية	تونس	تونس	١٦٣٦١٠كم٢	١٢ مليوناً	جمهوري	العربية والفرنسية	دينار تونسي	١٩٥٦	١٩٥٦
٥	جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية	الجزائر	الجزائر	٢٣٨١٧٤٠كم٢	٢٧ مليوناً	جمهوري	العربية والفرنسية	دينار	١٩٦٢	١٩٦٢
٦	جمهورية جيبوتي	جيبوتي	جيبوتي	٢٢٠٠٠كم٢	٢ مليون	جمهوري	العربية والفرنسية	فرنسي جيبوتي	١٩٧٧	١٩٧٧
٧	المملكة العربية السعودية	السعودية	الرياض	٢٢٤٠٠٠٠كم٢	١٨ مليوناً	ملكي	العربية	ريال سعودي	١٩٤٥	١٩٤٥
٨	الجمهورية العربية السورية	سوريا	دمشق	١٨٥١٨٠كم٢	١٦ مليوناً	جمهوري	العربية	ليرة سورية	١٩٤٥	١٩٤٥
٩	جمهورية السودان	السودان	الخرطوم	٢٥٠٥٨١٣كم٢	٢٧ مليوناً	جمهوري	العربية	الجنيه السوداني	١٩٥٦	١٩٥٦
١٠	جمهورية الصومال	الصومال	مقديشو	٦٣٧٦٦٠كم٢	١٠ ملايين	جمهوري	الصومالية والعربية	شلن صومالي	١٩٦٠	١٩٦٣
١١	الجمهورية العراقية	العراق	بغداد	٤٣٨٤٤٦كم٢	٢٣ مليوناً	جمهوري	العربية	دينار عراقي	١٩٤٥	١٩٤٥
١٢	سلطنة عمان	عمان	مسقط	٣٠٠٠٠٠كم٢	٤ ملايين	ملكي سلطاني	العربية	الرياض العماني	١٩٧١	١٩٧١
١٣	دولة فلسطين	فلسطين	القدس	٢٧٠٠٠كم٢	٨ ملايين	جمهوري	العربية	الدينار الأردني	١٩٧٤	١٩٤٥
١٤	دولة قطر	قطر	الدوحة	١١٤٣٧كم٢	مليون	ملكي	العربية	ريال قطري	١٩٧١	١٩٧١
١٥	دولة الكويت	الكويت	الكويت	١٧٨١٨كم٢	٢ مليون	ملكي دستوري	العربية	دينار كويتي	١٩٦٣	١٩٦٣
١٦	الجمهورية اللبنانية	لبنان	بيروت	١٠٤٠٠كم٢	٥ ملايين	جمهوري	العربية	ليرة لبنانية	١٩٤٥	١٩٤٥
١٧	الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية	ليبيا	طرابلس	١٧٥٩٥٤٠كم٢	٥ ملايين	جمهوري	العربية	دينار ليبي	١٩٥٥	١٩٥٢
١٨	جمهورية مصر العربية	مصر	القاهرة	١٠٠١٤٥٠كم٢	٦٥ مليوناً	جمهوري	العربية	جنيه مصري	١٩٤٥	١٩٤٥
١٩	المملكة المغربية	المغرب	الرباط	٤٤٦٥٥٠كم٢	٣٠ مليوناً	ملكي	العربية	درهم مغربي	١٩٥٦	١٩٥٦
٢٠	جمهورية موريتانيا الإسلامية	موريتانيا	نواكشوط	١٠٣٠٧٠٠كم٢	٤ ملايين	جمهوري	العربية	الأوقية	١٩٦١	١٩٦١
٢١	الجمهورية اليمنية	اليمن	صنعاء	٥٢٧٩٧٠كم٢	١٥ مليوناً	جمهوري	العربية	الريال اليمني	١٩٤٥	١٩٤٥

قائمة المراجع باللغة العربية

١- د/ إبراهيم العدوي، يقظة السودان، القاهرة ١٩٥٦م.
٢- د/ إحسان حقي، تونس العربية، بيروت، ١٩٧٥م.
٣- د/ أحمد حسين شرف الدين، تاريخ اليمن، الرياض ١٩٨٠م.
٤- د/ أحمد صدقي الدجاني، تاريخ ليبيا الحديث، طرابلس ١٩٦٥م.
٥- د/ أحمد طربين، الوحدة العربية في المشرق العربي، دمشق ١٩٨٠م.
٦- د/ أحمد طربين، لبنان في عهد المتصرفية، بيروت ١٩٧٥م.
٧- د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين، الكويت، ١٩٨٤م.
٨- د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، القاهرة، ١٩٧٦م.
٩- د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسي، القاهرة، ١٩٧٢م.
١٠- أحمد فضل العبدلي، هدية الزمن في أخبار ملوك لحج واليمن، القاهرة ١٣٤١هـ.
١١- أحمد قاسم البوريني، الإمارات السبع على الساحل الأخضر، بيروت، ١٩٥٧م.
١٢- د/ أحمد مصطفى أبو حاكمه، تاريخ شرقي الجزيرة العربية الحديث، القاهرة، ١٩٦٨م.
١٣- د/ أحمد مصطفى أبوحاكمه، تاريخ الكويت، الكويت، ١٩٨٤م.

١٤- د/ إسماعيل ياغي، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، الرياض، ١٩٨٠م.

١٥- د/ إسماعيل ياغي، دراسات فلسطينية، الرياض، ١٩٨٨م.

١٦- د/ إسماعيل ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، بيروت، ١٩٧٤م.

١٧- د/ السيد رجب حراز، العالم العربي في التاريخ الحديث، القاهرة ١٩٨٠م.

١٨- د/ السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، القاهرة ١٩٧٠م.

١٩- د/ السيد رجب حراز، بريطانيا وشرق أفريقيا، القاهرة، ١٩٦٣م.

٢٠- د/ السيد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا، القاهرة ١٩٦٧م.

٢١- د/ السيد مصطفى سالم، الفتح العثماني، الأول لليمن، القاهرة ١٩٦٩م.

٢٢- د/ السيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، القاهرة ١٩٧٣م.

٢٣- أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢م.

٢٤- أمل الزياني، البحرين، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢٥- الأمير محمد بن عبدالقادر الجزائري، تحفة الزائر، بيروت، ١٩٧٣م.

٢٦- أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، بيروت، ١٩٨٥م.

٢٧- أمين سعيد، تاريخ مصر السياسي، القاهرة ١٩٦٩م.

٢٨- د/ بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي (جزآن) الكويت، ١٩٧٨، ١٩٨٤م.

٢٩- د/ جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث، القاهرة، ١٩٨٩م.
٣٠- جامع عمر الصومالي، تاريخ الصومال، القاهرة، ١٩٧٣م.
٣١- د/ جلال يحيى، مصر الحديثة، القاهرة ١٩٨٥م.
٣٢- د/ جلال يحيى، الثورة المهدية في السودان، القاهرة، ١٩٥٩م.
٣٣- د/ جلال يحيى، التنافس الدولي في شرق إفريقيا، القاهرة، ١٩٥٩م.
٣٤- د/ جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، ٥ مجلدات، القاهرة ١٩٦٠-١٩٨٥م.
٣٥- د/ جمال زكريا قاسم، دولة بوسعيد في عمان وشرق أُفريقيا، القاهرة ١٩٦٥م.
٣٦- جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، عمان ١٩٩٨م.
٣٧- د/ جورج انطونيوس، يقظة العرب بيروت ١٩٧٥م.
٣٨- ج. ج. لوريمر، دليل الخليج التاريخي (٧أجزاء) قطر، ١٩٧٥م.
٣٩- حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين، القاهرة، ١٩٧٣م.
٤٠- خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، بيروت، ١٩٧٠م.
٤١- خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز، بيروت، ١٩٧٧م.
٤٢- د/ دلال الحربي، سلطنة لحج، الرياض ١٩٩٧م.

٤٣- روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، بيروت، ١٩٦٣م.
٤٤- د/ زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث، القاهرة ١٩٦٦م.
٤٥- د/ زاهية قدوره، تاريخ العرب الحديث، بيروت، ١٩٧٣م.
٤٦- د/ شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، القاهرة، ١٩٨٠م.
٤٧- صبري جريس، تاريخ الصهيونية، بيروت، ١٩٧٣م.
٤٨- د/ صلاح العقاد، تاريخ المشرق العربي المعاصر، القاهرة، ١٩٧٠م.
٤٩- د/ صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، القاهرة ١٩٦٣م.
٥٠- د/ صلاح العقاد، تاريخ الجزائر المعاصرة، القاهرة، ١٩٦٥م.
٥١- عباس العزاوي، عشائر العراق (٨ أجزاء)، بغداد، ١٩٦٥م.
٥٢ - عبدالرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، ١٩٦٧م.
٥٣- عبدالرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، القاهرة، ١٩٨٤م.
٥٤- عبدالرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية في مصر، القاهرة، ١٩٧٥م.
٥٥- عبدالرحمن الرافعي، مصطفى كامل، القاهرة، ١٩٨٩م.
٥٦- عبدالرحمن الرافعي، عصر محمد علي، القاهرة، ١٩٨٩م.
٥٧- عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، القاهرة، ١٩٨٩م.
٥٨- د/ عبدالرحيم عبدالرحمن، الدولة السعودية الأولى، القاهرة، ١٩٨٣م.

٥٩- عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ١٠ أجزاء بغداد ١٩٥٥-١٩٧٠م.

٦٠- عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، بغداد، ١٩٦٣م.

٦١- عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، بيروت، ١٩٦١م.

٦٢- د/ عبدالفتاح أبو عليه، الدولة السعودية الثانية، الرياض، ١٩٧٥م.

٦٣- د/ عبدالكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث، دمشق، ١٩٦٠م.

٦٤- د/ عبدالكريم غرايبة، تاريخ أفريقيا العربية، دمشق، ١٩٦٥م.

٦٥- عبدالله التل، كارثة فلسطين، القاهرة، ١٩٥٩م.

٦٦- د/ عبدالله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٩٥م.

٦٧- عبدالواسع بن يحيى اليماني، تاريخ اليمن، القاهرة، ١٩٥٥م.

٦٨- د/ عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت ١٩٧٥م.

٦٩- د/ عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود والصهيونية، (٨ أجزاء) القاهرة، ١٩٩٩م.

٧٠- د/ علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، عمان، ١٩٨٩م.

٧١- د/ فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، القاهرة، ١٩٧٠م.

٧٢- د/ كامل خله، التطورات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، القاهرة، ١٩٧٠م.

٧٣- د/ كمال صليبي، تاريخ لبنان الحديث، بيروت ١٩٦٩م.
٧٤- لوتروب ستودارد، حاضر العالم الإسلامي، (٤ أجزاء) بيروت، ١٩٧٣م.
٧٥- د/ مجيد خوري، ليبيا الحديثة، بيروت ١٩٧٣م.
٧٦- محسن محمد الصالح، التيار الإسلامي في فلسطين، الكويت، ١٩٨٨م.
٧٧- محمد أحمد العرشي، بلوغ المرام في شرح مسك الختام، القاهرة ١٩٣٩م.
٧٨- د/ محمد خير فارس، المسألة المغربية، القاهرة، ١٩٦١م.
٧٩- د/ محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، القاهرة، ١٩٥٢م.
٨٠- محمد الطيب الأشهب، السنوسي الكبير، القاهرة، ١٩٥٦م.
٨١- محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، القاهرة، ١٩٥٦م.
٨٢- د/ محمد فؤاد شكري، الحملة الفرنسية، القاهرة ١٩٦٧م.
٨٣- د/ محمد فؤاد شكري، ليبيا الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧م.
٨٤- د/ محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، القاهرة، ١٩٥٧م.
٨٥- د/ محمد مرسي عبدالله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجاراتها، القاهرة ١٩٧٥م.
٨٦- د/ محمود منسي، تاريخ المشرق العربي المعاصر، القاهرة ١٩٩٥م.
٨٧- د/ محمود منسي، تصريح بلفور، القاهرة ١٩٧٢م.

٨٨- د/ مكي شبيكة، السودان عبر القرون، بيروت، ١٩٦٤م.
٨٩- نجيب الأزمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، القاهرة، ١٩٧٠م.
٩٠- نعوم شقير، تاريخ السودان الحديث، القاهرة، ١٩٦٣م.
٩١- د/ نقولا زيادة، ليبيا من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، ١٩٦٣م.
٩٢- يوسف درمونه، تونس بين الحماية والاستقلال، القاهرة، ١٩٦٥م.

المصادر والمراجع الأجنبية

أولاً: الوثائق الانجليزية

أ- وثائق الأرشيف الوطني الأمريكي N. Am. Archive

ب- وثائق الخارجية الانجليزية (دار الوثائق البريطانية) F.O.

ثانيا: المراجع الإنجليزية

1- Dwight , ling, Tinisia from Protectorate to Republic New York 1967.

2. Duffy, J. Potugeese Africa, London 1955.

3. Dadwell, H. The story of Mohd. Ali or the Founder of Modern Egypt., London 1965.

4. Gondon, David, The passing of Algeria, London 1966.

5. Henrzle, Theodore, The Complete Diaries (4 Vols.) New York 1960.

6. Khaddux:, Majid, Independent Iraq, London 1960.

7. Kirk, J. The Middle East in the War 1939-1945, London 1956.

8. Kimche, J. the Seven Fallen Pillars, London 1957.

9. Lenzowski:, G. The Middle East in World Affairs, London 1956.

10. Marlowe, John, Anglo Egyptian Relations (1800-1953) London 1965.

11. Miles, S.B., The Countries and Tribes of the Persian Gulf (2 Vols.) London 1918.

12. Seale Patrick, Struggle for Syria, Oxford 1966.

13. Stein, Leonard, The Belfore Declaration, London 1960.

14. Wilson, Arnold, The Persian Gulf, London 1959.

15. Zartman, Williams, Government and Politics in Northern Africa, London 1915.